

اقتصاد

عصام شلهوب

السلطات لا تريد الرقابة على مصرف لبنان

معلوف: السياسة المالية خربت السياسة النقدية

الرقابة ثم الرقابة. هي المدمك الاساسي في مشروع اعادة بناء مؤسسات الدولة كي تصبح خالية من الفساد، وتتمتع بالشفافية والحوكمة الرشيدة في ادارة المالية العامة والسياسات النقدية. فمن دون الرقابة لن تصل ورشة الاصلاحات التي سمع بها اللبنانيون وحفظوها عن ظهر قلب على مدى سنوات وسنوات، الى خواتيمها المرجوة والناجزة

نقول الرقابة ركيزة. نعم، لأن منع مفوضي الحكومة من ممارسة الرقابة في بعض مؤسسات الدولة، وتحديدًا في مصرف لبنان على مدى سنوات، اوصل الى الازمة المالية والنقدية التي تعصف حاليًا بقدرات الدولة، ومدخرات اللبنانيين، وصدقية القطاع المصرفي. فعلى مدى سنوات، لم يتمكن مفوض الحكومة الذي يمثل حلقة وصل الرقابة بين وزارة المال والمصرف المركزي، من ممارسة صلاحياته، فبقيت نصا في القانون لتتحكم التسويات السياسية بالعلاقة بين الوزارة والمصرف، لفك الاشتباك حول الصلاحيات ومسار السياسات.

الازمات على مختلف انواعها التي يشهدها لبنان اليوم، هي نتيجة لالغاء اسس الدولة والرقابة في كل مؤسساتها العامة، باعتماد الادارات الموازية او التسويات او التدخلات لمنع اي محاسبة.

تظهر رواية مفوض الحكومة السابق لدى مصرف لبنان الدكتور ايلي معلوف لـ"الامن العام" عن تجربته في هذا المنصب، ليتكشف مدى استبعاده وكسر صلاحياته المنصوص عليها في القانون، واهمال كل ما اعده من تقارير من جانب هيئات ومؤسسات يفترض بها المتابعة ووضع احكامها، والتصحيح والتصويب. يقول معلوف في هذا السياق ان "عمل المفوض في المبدأ يشكل حلقة الوصل بين وزارة المال وحاكمية مصرف لبنان، لذلك فهي امر رائع في النص، لكنها تحت الصفر فعليًا".

مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان صلاحيات تعادل ربما مهمات حاكمية المصرف، ما مدى دقتها؟

في الشكل، تقضي صلاحيات مفوضية الحكومة بالمساعدة في الرقابة في حدود معينة في اطار عملها وليس كل ما تقوم به، اي على حسابات مصرف لبنان. هذا المفهوم ضيق ايضا ويجب التوسع به لمعرفة اي حسابات يمكن الدخول اليها. بطبيعة الحال، لا يحق لنا الدخول الى تلك السرية، اذ يشكل عمل المفوض في المبدأ حلقة الوصل بين وزارة المال وحاكمية مصرف لبنان. لذا فهي امر رائع في النص، لكنها تحت الصفر فعليًا.

ما هي الاسباب؟
بقيت مفوضية الحكومة ومصرف لبنان في فترة قطيعة طويلة، الى ان عينت عام 1996 مفوضا للحكومة بصفة مدير عام مستقل. لكن كان ملاك المفوضية غير مكتمل، اذ ينص القانون على وجود 16 موظفًا، الا ان ذلك لم يحصل. من هنا يتبين مدى اهتمام السلطات بالرقابة على مصرف لبنان، لأن مفهومها منصوص عليه في الورق وغير قائم عمليًا. النص القانوني يعطي صلاحيات واسعة للمفوضية، وينص على شروط لتوظيفهم، وهذه الامور غير معتمدة وغائبة كليًا. من خلال تجربتي، استنتجت ان السلطة ايا تكن لا تريد الرقابة الفعلية. الدليل على ذلك، ان من صلاحيات مفوض الحكومة مثلا مراقبة قرارات المجلس المركزي كي تنسجم مع القانون، اذ حدث مرة ان اتخذ المجلس المركزي للمصرف قرارا يتعلق بموازنة لجنة الرقابة على المصارف، ولكونه كان صادرا عن المجلس المركزي، ينبغي التأكد منه.



مفوض الحكومة السابق لدى مصرف لبنان الدكتور ايلي معلوف.

هل هذا يعني وضع اليد السياسية على قرارات مصرف لبنان او حتى على ادارته؟
مصرف لبنان مؤسسة عامة لخزينة الدولة لا تخضع لمرسوم 4517 الذي ينظم اعمال المؤسسات العامة، ولديه صلاحية مطلقة في الوزارة والادارة. لا صلاحية مطلقة لمفوضية الحكومة في ادارة المصرف وعملياته وغيرها، لكن عندما يكون المعنيون من ضمن خط سياسي واحد يعرف الجواب مباشرة. لا توسع في الصلاحيات، واطار العمل المسموح به ضيق جدا ومحدود، وقد اصبح مقتصرًا على تحويل قرارات المجلس المركزي والاشرف على عمليات تلف النقد.

هل هذا يعني انك لم تمارس اي صلاحية؟
ما قمت به ولم يقدم عليه احد، هو تكليف رئيس دائرة النقد والتسليف ليجول على فروع مصرف لبنان للتدقيق في الموجودات. ثمّة امور جوهرية اساسية، لان القوانين والخطط والاقتراحات التي لها طابع مالي ونقدي واقتصادي تؤثر

هذا يعني ان ثمّة امرا غير قانوني يحصل في حسابات مصرف لبنان؟
ليس بالضرورة ان يكون غير قانوني، لكن هناك عمليات او قوانين تسبب الضرر، مثل السويقت التي لاقت اعتراضا واسعا ولم نطلع عليها، ورفع الفوائد التي كان لها تأثير واضح على الاقتصاد. هذه الامور كلها قابلة للطعن لكن من سيتقدم به.

الى اين توصلنا هذه النتيجة؟
الثابت هو اهمال كلي لعمل مفوض الحكومة، لتصبح العلاقة مباشرة بين وزارة المال وحاكم مصرف لبنان، ما اوجد خلافات كثيرة بين السياستين المالية والنقدية.

الم يكن لمفوض الحكومة دور للتوفيق بينهما؟
كانوا يغيّبون مفوض الحكومة كليًا، لذا كان لا يعلم بامور كثيرة. في كل المؤسسات العامة يكون مفوض الحكومة عضوا في مجلس الادارة وكذلك في مجلس الوزراء، الا مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان فهو ليس عضوا في المجلس المركزي، وهذا ايضا سبب اخر يجعلك تتساءل لماذا يحصل ذلك؟

هل هو امر مقصود؟
نعم مقصود، وربما يكون بسبب التوزيع الطائفي او انهم لا يريدونه ان يتدخل كطرف ثالث بين وزير المال والحاكم وليس بين وزارة المال ومصرف لبنان، لالاف اعتبار واعتبار، لذلك دمروا هذه المفوضية.

هل ان عدم تهميش مفوض الحكومة يجعله قادرا على ضبط كل العمليات التي حصلت؟

اذا لم يستطع الحد منها، كان من الممكن على الاقل الاخذ برأيها.

من هي الجهة التي همشت دور المفوض الحكومي؟
وزارة المال في الاساس.

لو تواضرت رقابة الدولة لساعدت في تحسين الوضع بنسبة 40 الى 50%

على اقتصاد البلد. لذا ينبغي على مفوض الحكومة الاطلاع عليها، لكنه لم يطلع على اي قانون او مشروع وضع سواء من جانب وزارة المال او المصرف المركزي.

الا يعتبر ذلك مخالفا للقانون؟
بالطبع هو مخالف للقانون وقابل للطعن ايضا. لكن لست الجهة الصالحة للتقدم به. علما ان هذه القوانين الصادرة عنهما، فيها مخالفة واضحة ونقص في الشكل، وكل ذلك يدل على الاستهتار او الاستخفاف او التناسي واهمال مفوضي الحكومة، وهنا لب الاشكالية.

ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB
Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS



The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb



الحاكم اتخذ قرارات في ظروف مأزومة جنب لبنان الاصطدام بالحائط.

الوقت ذاته لم يكن احد يجرو على القول. هل ان السلطات لا تريد الرقابة على مصرف لبنان؟ حتى اليوم لم الحظ اي اشارة انهم يرغبون في ذلك. لا يمكن ايضا اغفال دور الحاكم في ظروف سياسية مأزومة، اضطر بسببها الى اتخاذ قرارات جنب لبنان واقتصاده الاصطدام بالحائط. هنا لا بد من التنويه باجتهاد الحاكم وقدرته، اذ لم يعد في لبنان الا مؤسستان تحميانه هما الجيش ومصرف لبنان.

لو توافرت رقابة المفوضية على قرارات الحاكمية، هل كنا وصلنا الى ما نحن عليه؟ هذا السؤال حساس ومهم، وقد ذكرت سابقا مدى احترامي لقدرة الحاكم في معزل عما يحكى. لكن بالتأكيد كانت رقابة الدولة ساعدت في تحسين الوضع على الاقل بنسبة 40 الى 50 في المئة. الخلاف انذاك، بين وزير المال والحاكم، كان يتمحور حول ان الوزير كان يقوم بصرف المال ومصرف لبنان يؤمن الدولارات للدولة. وقد لجأ المركزي الى اصدار سندات وشهادات ايداع وهندسات

هل لديها هدف سياسي معين؟ لا شك في ان هناك مصالح مبطنة تغطيها السياسة، اذ ان اطلاع مفوض الحكومة عليها ربما يعرقلها او يؤثر عليها.

الم يتدخل مفوض الحكومة ولو مرة واحدة؟ حصل مرة في ذروة المناكفات بين وزير المال والحاكم، ان ارسل لي هذا الاخير رسالة واحدة فقط خلال عشرين سنة، ومرة اخرى ارسل جدولا ماليا الى وزارة المال يتضمن حسابات عدة. فارسلت الى الخزينة لافتنا الى انه لا يحق لها فتح اكثر من حساب في مصرف لبنان لأن القانون لا يسمح بذلك.

هل يعني ذلك توزيع الحصص تمهيدا لفساد معين؟

افترض دائما حسن النية. علي ان اقول هنا اين تقع المسؤولية، وهي تقع على وزارة المال اولا وعلى مجلس الوزراء ثانيا.

هل هذا الاهمال متعمد؟ لا اعلم اذا كانوا يريدون ام لا، وفي